



Journal Of the Iraqia University
available online at
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247>

المصلحة الشرعية وأثرها في تعزيز استقرار الحياة الزوجية

م. د. حسين عبدالله علي رمضان الجبوري

وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة/ مركز كركوك

The Role of Islamic Law in Strengthening Marital Stability

Prepared by:Dr. Hussein Abdullah Ali Ramadan Al-Jubouri

PhD: Quranic Sciences and Islamic Education/Jurisprudence and its Principles

Ministry of Education
ha3410281@gmail.com

ملخص البحث

تعد المصلحة الشرعية في الإسلام من الأسس التي تحقق المنفعة للعباد في الدين والدنيا، وتتجلى أهمية المصلحة الشرعية في الحياة الزوجية من خلال تعزيز السكينة والمودة بين الزوجين، إذ حرصت الشريعة الإسلامية على منع الضرر في العلاقة الزوجية، وحثت على المعاشرة بالمعروف، ووضعت ضوابط تضمن التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين. كما أقرت مرونة في التشريعات المتعلقة بالزواج ، بحيث تكون المصلحة العليا للأسرة والمجتمع هي الأساس، ومن الآليات العملية لتطبيق المصلحة الشرعية في الحياة الزوجية: الحوار والتسامح، والمرونة في حل الخلافات، ومراعاة التكافؤ بين الزوجين بما يحقق الانسجام الأسري. كما أن للأسرة المستقرة أثرا إيجابيا على المجتمع، إذ تسهم في حفظ النسل وضمان التماسك الاجتماعي.

Abstract

In Islam, the legitimate interest is one of the foundations that achieves benefits for servants in both religion and life. The importance of legitimate interest in married life is evident through the promotion of tranquility and affection between spouses. Islamic law is keen to prevent harm in the marital relationship, encourages good treatment, and establishes controls that ensure a balance between rights and duties between spouses. It also established flexibility in legislation related to marriage and divorce, so that the best interests of the family and society are the foundation. Practical mechanisms for implementing legitimate interests in married life include dialogue and tolerance, flexibility in resolving disputes, and consideration of equality between spouses to achieve family harmony. A stable family also has a positive impact on society, as it contributes to preserving the family and ensuring social cohesion

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد. الشريعة الإسلامية تمثل نظاماً متكاملاً ينظم حياة الإنسان في جميع جوانبها، حيث تتجلى حكمة الله تعالى في وضع الأسس التي تتحقق التوازن والاستقرار للمجتمع والأفراد. وتهدف الشريعة في جوهرها إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، سواء في الحياة الدنيوية أو الأخروية، مع التركيز على حفظ كيان الأمة وتعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي، وانطلاقاً من أهمية استقرار العلاقة الزوجية في الإسلام، يبرز هذا البحث ليتناول (**المصلحة الشرعية وأثرها في تعزيز استقرار الحياة الزوجية**، وكيف تسهم الأحكام الإسلامية في تحقيق السكينة والاستقرار بين الزوجين، مما ينعكس إيجاباً على تماسك الأسرة والمجتمع ككل).

أسباب اختيار الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى إظهار الأثر الإيجابي للمصلحة الشرعية في ترسیخ دعائم الاستقرار الزوجي، من خلال بيان المصلحة من الأحكام الشرعية التي تنظم العلاقة بين الزوجين. كما يسلط الضوء على ارتباط هذا الموضوع الوثيق بواقع الأسر المسلمة.

أهمية الموضوع:

يأتي هذا البحث ليبرز قضية بالغة الأهمية في حياة الأفراد والمجتمعات، إذ يمس صميم الاستقرار الأسري الذي يُعد اللبننة الأساسية في بناء الأمم. فاستقرار العلاقة الزوجية ليس مجرد شأن خاص بين طرفين، بل هو ضمانة رئيسية لتماسك النسيج الاجتماعي برمته.

منهجية دراسة الموضوع:

لقد اعتمد في بحثي على منهج استقرائي في بيان المصلحة الشرعية وأهميتها، إذ قمت بعزو آيات القرآن الكريم التي وردت في هذا البحث إلى مواضعها بذكر اسم السورة ورقم الآية، إضافة لذلك خرجت الأحاديث النبوية، والآثار الواردة في البحث من مصادرها المعتمدة، كما تتبع آراء العلماء التي لها صلة بالمصلحة الشرعية من خلال ما تيسر، واختارت منها ما يخدم موضوعي، وقد اشتمل البحث على ثلاثة مباحث بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، فقد تناولت في المبحث الأول: مفهوم المصلحة الشرعية، ومصادرها في الإسلام، وفيه مطلبان المطلب الأول: تعريف المصلحة لغة واصطلاحاً ، أما المطلب الثاني فقد اشتمل على بيان مصادر المصلحة الشرعية في الإسلام، وأما المبحث الثاني فقد أشتمل على مفهوم الزواج، والأسرة، وقسمته إلى مطلبان، المطلب الأول: أشتمل على تعريف الزواج، وبيان مصالحه، وفوائده، أما المطلب الثاني: فقد اشتمل على تعريف الأسرة وبيان أهميتها. أما المبحث الثالث فقد اشتمل على المصلحة الشرعية وأثرها في تعزيز استقرار الحياة الزوجية. وفيه مطلبان: المطلب الأول: المصلحة وأثرها في تعزيز استقرار العلاقة بين الزوجين قبل الزواج، أما المطلب الثاني: فقد اشتمل على حقوق الزوجين وأثرها على تعزيز استقرار الحياة الزوجية بعد الزواج. هذا بحثي كما رسمته، فما كان من توفيق فمن الله سبحانه وتعالى وحده، وما يعتريه من خطأ، أو نقص، أو نسيان فمني، ومن الشيطان، والله ورسوله - ﷺ - منه براء، وصل اللهم، وبارك على محمد - ﷺ - وعلى آله، وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول: مفهوم المصلحة الشرعية، ومصادرها في الإسلام.

المطلب الأول: التعريف بالمصلحة لغةً واصطلاحاً:

أولاً: تعريف المصلحة في اللغة:المصلحة ضد المفسدة (ينظر: ابن منظور، ٤١٤ هـ: ٣٣٥/٣)، فالصادِ واللامِ والباءُ تُعدُّ أصلًاً واحدًاً ويدل على خلافِ الفساد (ابن فارس: ١٩٧٩م، ٣٠٣/٣)، والمصالح هي المنافع، والمصلحة كل منفعة وزناً ومعناً، فالمراد بالمصلحة جلب ما فيه نفع، ودفع ما به ضرر (ينظر: الرازى، ١٩٩٩م، ١٧٨-١٨٣).

ثانياً: تعريف المصلحة في الاصطلاح:المصلحة في الاصطلاح: لها تعاريفات كثيرة، أقتصر هنا على ذكر بعض منها، ومن هذه التعريفات ما قاله الطوسي: عبارة عن كل ما يحقق المقاصد الشرعية الإسلامية، والتي تتمثل في الحفاظ على الكليات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وكل ما يحقق هذه المقاصد فهو مصلحة شرعية، وكل ما يهدّرها فهو مفسدة. (ينظر: الطوسي: ١٧٤م، ١٩٩٣) وعزّها الإمامي فقال: عبارة عن وصف ظاهر ومنضبط، يستند اليه استبطاع الحكم الشرعي، والذي يلزم تحقيق مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية سواء جلب منفعة أو دفع مفسدة . (ينظر: الإمامي: ٢٢٠/٣).

المطلب الثاني: بيان مصادر المصلحة الشرعية في الإسلام.

تعتبر مصلحة الفرد والمجتمع من الأسس الجوهرية التي بنيت عليها الشريعة الإسلامية، يقول ابن القيم: إن الشريعة الإسلامية مبناتها على مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وهي عدل ، ورحمة ، ومصالح ، وحكمة ؛ فكل ما خرج عن العدل إلى الظلم، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المضرة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فهي ليست من الشريعة الإسلامية. (ينظر: ابن القيم: ١٩٩١م، ١١/٣)، فالشريعة تهدف في جوهرها إلى تحقيق مصالح العباد، إذ تسعى إلى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. ومن خلال توجيهات القرآن الكريم وسنة النبي محمد ﷺ، يتضح أن الإسلام يشدد على أهمية تحقيق المصلحة، سواء في الأمور الفردية أو الجماعية (ينظر: العنزي: ١٩٩٧م، ٢٠٠)، إن اعتبار المصلحة يشمل جميع جوانب الحياة، ويعكس التوازن بين الحقوق والواجبات، كما أن استبطاع الأحكام الشرعية يتطلب دائمًاً مراعاة الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لذلك، تُعتبر الاجتهادات الفقهية التي تأخذ بعين الاعتبار مصلحة الناس ركيزة أساسية في تطوير الفقه الإسلامي بما يتاسب مع تطورات الحياة المعاصرة. (ينظر: الشنقيطي: ٢٠٠٢م، ٢٧١)، وهناك أدلة كثيرة على اعتبار الشريعة الإسلامية للمصلحة، ذكر منها:

١- قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧)، تدل الآية القرآنية الكريمة على أنه إن لم تكن الشريعة الإسلامية التي بعث الله بها نبأه الكريمة محمد - ﷺ - مبنية على مصالح العباد في المعاش والمعد، لم يكن إرسال الرسول الكري姆 محمد - ﷺ - رحمة، إذ لو أرسل بلا مصلحة، لكان تكليفاً، ومشقةً، وهذا يخالف الرحمة التي أرسل بها الرسول الكريمة محمد - ﷺ -؛ فتعقل المعنى، ومن ذلك تبين أنه بنى على مقصد أقرب إلى القبول والانقياد. (ينظر: فخر الدين الرازي: ١٩٩٧ م، ١٧٤/٥).

٢- إن استقراء الشريعة الإسلامية يكشف لنا عن حكمة بالغة في اختيار ما فيه خير العباد في الدنيا والآخرة، حيث تتضح الحكمة الإلهية في كل حكم شرعي، سواء كان متعلقاً بالعبادات الشرعية أو المعاملات المالية أو الأحوال الشخصية، مما يؤكد أن الشريعة هي أصلح الشرائع وأجملها، (بن عاشور: ٢٠٠٤ م، ٤٩/٣، طاهر: ٢٠٠٢ م، ٢٠٢)، ففي ختام آية فرض الوضوء قال تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِطَهْرِكُمْ ﴾ (سورة المائدة ٦)، وفرض الله سبحانه وتعالى الصلاة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذَّكُوهُ وَأَرْكَعُوا مَعَ أَرْكَعِينَ ﴾ (سورة البقرة ، من الآية ٤٣)، وعلل سبحانه وتعالى، فقال: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالثِّنَكِ ﴾، (سورة العنكبوت، من الآية ٤٥)، وهناك آيات كثيرة تثبت بمجموعها الكلي على دليل الاستقراء أن الشريعة الإسلامية مبنية على تحقيق المصالح للعباد، وهدفها إسعادهم في معاشهم، ومماتهم (ينظر: العنزي: ١٩٩٧ م، ٢٠٠).

٣- في سبيل تحقيق المصلحة، اتخذ الصحابة رضوان الله عليهم من الاجتهاد سبيلاً، فقاموا بأعمال لم يسبق إليها نص صريح، معتمدين على فهمهم العميق للشريعة ومقاصدها، من ذلك قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - ﷺ - لأبي بكر الصديق - ﷺ - لما اقترح عليه جمع القرآن الكريم فقال أبو بكر الصديق: (هُوَ وَاللَّهُ خَيْرٌ) (صحيح البخاري: ٧١/٦، برقم ٤٦٧٩)، وقال الإمام علي - ﷺ - لما أمر - ﷺ - بتضمين الصناع (لَا يَصْلُحُ لِلنَّاسِ إِلَّا ذَلِكَ) (السنن الكبرى: للبيهقي، ٢٠٢/٦، برقم ١١٦٦٦) فتبين من ذلك أن الأصل عندهم - ﷺ - أن الشريعة الإسلامية مبنية على المصلحة، وأنه متى وجدت المصلحة فثم شرع الله وسنة نبأه (ينظر: ابن القيم: د، ت، ١٣).

وبعدما تبين ذلك فإن المصلحة الشرعية هي أفضل الطرق التشريعية الإسلامية فيما لا نص فيه (خلاف: د، ت، ٨٤)، إذ أن طريق المصالح الشرعية هو من أوسع الطرق التي يسلكها الفقيه في تدبير أمور الأمة الإسلامية عند نوابتها ونوازلها إذا التبتت عليه المسالك (بن عاشور ٣/٢٥٧).

المبحث الثاني: مفهوم الزواج، والأسرة.

المطلب الأول: مفهوم الزواج، وبيان مصالحه، وفوائده.

أولاً: تعريف الزواج في اللغة والاصطلاح:

١- الزواج في اللغة: الزواج في الأصل مرادف للنـكاح، وكلاهما يدلان على معنى العقد على المرأة ، ويقصد بهما لغة الضم، والجمع، وهو مأخذ من قول الأشجار تناـكـت ، أي انضم بعضها إلى بعض، وكذلك نـكـحتـ الـأـمـطـارـ الـأـرـضـ بـمـعـنـىـ اـخـتـاطـتـ بـهـاـ (يـنـظـرـ: الـفـيـوـمـيـ : دـ، تـ، ٦٢٤/٢ـ، وـالـجـرـجـانـيـ : ٩٨٣ـ مـ، ٢٤٦ـ)، والنـكـاحـ فيـ لـغـةـ الـعـرـبـ هوـ الـوـطـءـ، فـالـزـوـاجـ يـقـصـدـ بـهـ النـكـاحـ؛ لأنـهـ الـوـطـءـ الشـرـعـيـ. (مرتضـيـ الرـبـيـديـ: دـ، تـ، ٢٥/٦ـ). ٢: تعريف الزواج في الاصطلاح: إن معنى الزواج في اصطلاح الفقهاء يأتي مترادفاً مع معنى النـكـاحـ، وقد اختلف أهل الفقه في التعريف بالنـكـاحـ على أربـعـةـ أـقـوـالـ. القـوـلـ الـأـوـلـ _ قالـ الحـنـفـيـ: عـقـدـ يـفـيـدـ مـلـكـ الـمـتـعـةـ أـيـ حلـ استـمـتـاعـ رـجـلـ مـنـ اـمـرـأـ، وـلـمـ يـمـنـعـهـ مـنـ نـكـاحـهـ مـاـنـعـ شـرـعـيـ. (علاـءـ الدـيـنـ الحـكـفـيـ: ٢٠٠٢ـ مـ، ١٧٧/١ـ). القـوـلـ الـثـانـيـ _ قالـ الـمـالـكـيـ: عـقـدـ يـرـادـ مـنـهـ مجـرـدـ التـلـذـذـ بـأـدـمـيـةـ غـيرـ مـلـزـمـ قـيـمـتـهـ بـبـيـنـةـ قـبـلـهـ، وـغـيرـ عـالـمـ الـعـاقـدـ حـرـمـتـهـ إـنـ حـرـمـهـ الـكـتـابـ عـلـىـ مـاـ هـوـ مـشـهـورـ، أـوـ اـجـمـاعـ عـلـىـ الـآـخـرـ (ابـنـ عـرـفـةـ الـمـالـكـيـ: ٢٠١٤ـ مـ، ١٨٧/٣ـ) القـوـلـ الـثـالـثـ _ قالـ الشـافـعـيـ: هـوـ عـقـدـ يـبـيـحـ الـمـعاـشـةـ بـيـنـ الـزـوـجـ وـالـزـوـجـةـ بـلـفـظـ تـزـوـيجـ أـوـ إـنـكـاحـ أـوـ تـرـجـمـتـهـ. (الـخـطـيـبـ الـشـرـبـيـ الـشـافـعـيـ: ١٩٦٨ـ مـ، ٣/٧ـ). القـوـلـ الـرـابـعـ _ قالـ الـحـنـابـلـ: عـقـدـ يـذـكـرـ فـيـهـ لـفـظـ النـكـاحـ أـوـ التـزـوـيجـ، وـالـغـرـضـ مـنـ الـمـعـقـودـ عـلـيـهـ هـوـ مـنـفـعـةـ الـاستـمـتـاعـ. (ابـنـ قـدـامـةـ: ١٩٦٨ـ مـ، ٣/٧ـ).

ثانيـاـ: مـصـالـحـ الزـوـاجـ وـفـوـائـدـهـ: مـنـ مـصـالـحـ الزـوـاجـ إـشـبـاعـ الغـرـيـزةـ الـجـنـسـيـةـ فـيـمـاـ أـبـاحـ اللـهـ، مـاـ يـحـقـقـ السـكـنـ، وـالـمـوـدـةـ، وـالـرـحـمـةـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـاـ، قـالـ تـعـالـىـ:

﴿ وَمِنْ أَيْتَهُمْ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَرْوَاحًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَنْفَكِرُونَ ﴾ (سورة الروم: آية ٢١)، ومن مصالحه: إيجاد الولد الصالح الذي يدعوا لهما بعد الموت. قال النبي - ﷺ -: عـنـ أـبـيـ هـرـيـةـ، أـنـ رـسـوـلـ اللـهـ - ﷺ -، قـالـ: عـنـ أـبـيـ

هُرَيْثَة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ -، قَالَ: ((إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمْلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةَ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَّةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَقَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُوهُ)) (صحيح الإمام مسلم: ١٢٥٥ / ٣ ، برقم ١٦٣١)، وكذلك من مصالحه الحفاظ على الأنساب من الضياع، وتکثير النسل الذي تم به مباهاته للألم، إذ قال النبي - ﷺ -: ((تَرَوْجُوا الْوَلُودَ فَإِنَّمَا مُكَاثِرُ بَعْضِ الْأُمَّمِ))، سنن أبي داود: ٢٢٠ / ٢ ، برقم ٢٠٥٠).

المطلب الثاني: مفهوم الأسرة، وبيان أهميتها.

أولاً: تعريف الأسرة في اللغة والاصطلاح:

١-تعريف الأسرة في اللغة يعود لفظ الأسرة إلى الأصل اللغوي أسر، ويقصد بها : العشيرة التي ينتمي إليها الرجل وأهل بيته (ابن منظور : ٤ / ٢٠) ، والأسرة مأخوذة من الشد والوثاق والقومة. (الفيروز أبادي: ٣٤٣ م، ٢٠٠٥).

٢-تعريف الأسرة في الاصطلاح: هي مؤسسة اجتماعية تنشأ بالرابطة الزوجية بين الرجل والمرأة، ثم يتشعب عنها الأولاد، وتبقى ذات صلة متينة بأصول الزوج والزوجة من الأجداد والجدات وبالحواشي من الأخوة والأخوات، وبالصلة القريبة من الأحفاد، والأعمام والعمات ، والأخوال والخالات، وأولادهم. (الزحيلي: ٢٠٠٨ م، ٢٠)، وقيل: هي جماعة اجتماعية أساسية، دائمة، وهي مصدر الأخلاق وأساس وجود المجتمع، والركيزة الأولى لتنظيم السلوك، والمجال الذي يتلقى فيه الفرد أولى القواعد الاجتماعية. (الخولي: ١٩٨٣ ، ٢٣).

ثانياً: أهمية الأسرة، وأهم مصالحها الشرعية: الأسرة المسلمة هي اللبننة الأساسية في بناء المجتمع الإسلامي، حيث تمثل البيئة الأولى التي ينشأ فيها الفرد على القيم والمبادئ الإسلامية، وقد أولى الإسلام عناية كبيرة للأسرة، وجعلها مؤسسة تربوية تقوم على المودة والرحمة والتعاون، ومن أهم أدوار الأسرة المسلمة تربية الأبناء تربية إيمانية وأخلاقية، وغرس القيم الإسلامية في نفوس الأبناء، فهي المسؤولة الأولى عن حفظ هوية الأبناء الدينية. كما أن الأسرة المسلمة تمثل حصنًا ضد الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية، إذ توفر لأفرادها الرعاية والعفة، وتحميهم من المؤثرات السلبية، فالأسرة المسلمة هي أساس تماسك الأمة، فالمجتمع القوي ينشأ من الأسر القوية التي تحفظ قيمها وتقاليدها، وتسهم في بناء الحضارة الإسلامية، وتحفظ هوية الأمة من الذوبان في الثقافات الأخرى. (فوارس: ٢٠١٣ م، ٢٨٥-٢٨٣).

أهم مصالح الأسرة:

١-الإنجاب والتتناسل وحفظ النوع الإنساني من الانقراض: وهذا هو المقصود الأول من الزواج، وهو ضروري من الضروريات. (الأزهري: د، ت ٤ / ٢٤٥).

٢- القيام بوظيفة الخلافة وعمارة الأرض: قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيقَةً﴾ (سورة البقرة، من الآية ٣٠) ، ولا تتحقق الخلافة في الأرض وتعميرها إلا من خلال التوالد والتکاثر بين بني البشر، والأسرة هي الأساس الذي يقوم عليه كل مظاهر التحضر وال عمران، لذلك شاءت قدرة الله تعالى حينما أزف هبوط آدم - عليه السلام - من الجنة إلى الأرض لبني الحياة ويعمرها، وأن يهب له من نفسه من تساعد في هذه الحياة وفي إقامة ذلك العمران؛ وذلك من خلال قيامه بما منحه الله سبحانه وتعالى من قوة بدنية وعقلية بإعداد الأسس المادية لهذا العمران، وتولى الزوجة تهيئة ما يحتاجه الزوج الكادح من راحةٍ واحتياجات بدنية في بيته، ثم تتوجب له الابناء الصالحين لاستمرار هذه الحياة وتسתר الأجيال، وكل منهم يحاول بحسب ما يملكه من قدره أن يضيف إلى ما وجد من الأسباب التي تساعد على العمارة والازدهار، وهكذا هي الأسرة ولا تزال هي محور عمارة الأرض ومصدر تقدمها المستمر. (ينظر: ريان: د، ت، ٦).

٣-حفظ الأنساب وصيانتها: حفظ انتساب الإنسان إلى أصله مصلحة من مصالح الشريعة لذلك حرم الزنا: قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ (سورة النحل، من الآية: ٧٢) فلا بد للإنسان المستقيم أن تكون له أسرة مكونة من أبو وجد معروف وأم وجدة كذلك، ومن العوامل التي لها دور كبير في تحقيق الاستقرار النفسي لدى الفرد هو أن يشعر بأن له أولادا وأحفادا ينتهيون له ويحملون اسمه ولقبه. (بن عاشور: ٣ / ٢٣٩-٢٤٠).

المبحث الثالث: المصلحة الشرعية وأثرها في تعزيز استقرار الحياة الزوجية.

لكل من الزوج والزوجة حقوق وعليه واجبات، يجب أن يعلمها كل منهما، حتى يؤدي ما عليه ، قبل أن يطالب بما له. فالأسرة المستقرة هي التي يكون الزوج فيها حريص على أداء ما عليه من واجبات حقوق قبل أن يطالب بما له من واجبات حقوق ، وكذلك الأسرة المستقرة هي التي تسارع فيها الزوجة إلى أداء ما عليها من واجباتها قبل المطالبة بحقوقها. فاستقرار الأسرة وسعادتها قائم على استعداد كل من الطرفين للتنازل عن جزء من حقوقه تقضلا منه ، وأن يؤدي ما عليه من واجبات من غير تقصير. (حضر: ٥٢).

المطلب الأول: المصلحة وأثرها في تعزيز استقرار العلاقة بين الزوجين قبل الزواج:

إن اختيار الزوج أو الزوجة تعد من المراحل المهمة في تكوين الأسرة المستقيمة المسلمة، والتي لها دور كبير في تحقيق استقرار الأسرة والمحافظة على ترابطها، وتحقيق أهدافها، والقيام بوظيفتها، والمتبع لآيات القرآن والتوجيهات النبوية يجد اهتماماً كبيراً وواضحاً بهذه المرحلة ، وتوجيهه الشباب وأولئكها إلى مراعاة حسن الاختيار بما يضمن الحصول على الهدف من الزواج.

معايير اختيار الزوجة:

١ : أن تكون الزوجة ذات دين: الأصل في اختيار المرأة أن يقوم أولاً على أساس الدين ؛ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن الرسول الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - قال: ((تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَإِظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ، تَرِبْتِ يَدَاكِ)) (صحيح البخاري: ٧/٧، برقم ٥٠٩٠).
أن لهذا الاختيار أثر كبير في تحقيق الاستقرار في العلاقة الزوجية فيما بعد الزواج، ومن أهم الآثار التي يتحققها الالتزام الديني للزوجين هي طهارة البيت من الفواحش والمنكرات، لذلك فإن البيوت الخالية من هذه الفواحش والمنكرات هي البيوت المستقرة الملزمة بتعاليم دينها، وهذا يتحققه الالتزام الديني للزوجين. وأيضاً من آثاره تحقيق العشرة بالمعروف، وأيضاً يتحقق الثقة المتبادلة والسعادة بين الزوجين مما يؤدي إلى استقامة واستقرار الحياة الزوجية وتثمر هذه العلاقة جيلاً صالحاً مستقيماً. من أسباب التزام المرأة بدينها هو التزام أهلها ، فإذا كانت المرأة من أسرة صالحة ، ومعرفة بالدين والأخلاق الحسنة، وبعده عن الانحرافات النفسية والسلوكية غالباً ما تكون المرأة صالحة ؛ لأن الأصل الطيب ينتهي عنه أصل طيب مثله ، وبما أنها تربت في أحضان الأسرة ذات الأصل الطيب فهي فرع من هذا الأصل. المصلحة من ذلك: أن الزوجة في الأصل سكن للزوج، وشريكة حياته، ومسؤولة عن بيته، وموضع سره، وهي من أهم أركان الأسرة، فهي المنجية للأولاد، يرثون عنها كثير من الصفات، وفي حضنها تنشأ عواطف الطفل، ويتعلق لغته ، وتتربي ملكاته، ويكتسب العديد من عاداته وتقاليده، ويتعرف على دينه، ويتعود على السلوك الاجتماعي (ينظر: السيد سابق: ١٦/٢)، فسعادة حياة الزوج تكمن بزوجة صالحة، لأنها تكون من مصادر الخير ، فإن كان فقير أغنته زهداها ، وإن كان غليظ القلب لأناته بحملها وعطفها ، وإن كان عاصياً لشرع الله تعالى كانت قدوة له بسلوكها مع ربها ومعه، والتاريخ شاهد على ذلك.(ينظر: ريان: ٢١٨ - أن تكون ذات خلق حسن: الزوجة الصالحة خير ماتع الدنيا ، لما ورد عن النبي الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - ((الْدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ))(صحيح مسلم: ٢١٠٩٠ ، برقم ١٤٦٧)؛ لأنها تعرف حق الزوج ف تقوم بواجبها وتبذل جهدها لمرضاته، وتقوم بحق اطفاله، وتتشوه نسمة صالحة على تقوى الله ، وخلق الحسن، وهي تعرف حق الله سبحانه وتعالى ف تقوم بواجبها ، وتعين الزوج على طاعت الله ، وتحفظ زوجها في عرضه وماله. المصلحة من ذلك؛ لأن المرأة الصالحة أنها سبب مهم في الاستعانة على الدين، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ((مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً، فَقَدْ أَعَانَهُ اللَّهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ، فَلَيْتَقُولَ اللَّهُ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي)) (الطبراني: ٢٩٤/١، برقم ٩٧٢ ، صحيح الإسناد) فهي تعينه على طاعة الله وإكمال نصف دينه . والمرأة هي سبب سعادة زوجها وشقاؤه، فالمرأة الصالحة هي التي تسعد زوجها، قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: ((مَنْ سَعَادَةَ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةً، وَمَنْ شَقَقَهُ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةً، مَنْ سَعَادَةَ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكُنُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكُبُ الصَّالِحُ، وَمَنْ شَقَقَهُ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ السُّوءُ، وَالْمَسْكُنُ السُّوءُ، وَالْمَرْكُبُ السُّوءُ)) (مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٥٥/٣ ، ٤٤٥).

٣- التيسير في الصداق: إن منهج الإسلام قائم على التيسير ورفع المشقة عن المسلمين، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ﴾ (سورة الحج: من الآية ٧٨)، و قال تعالى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ السَّيِّطِنِ الرَّجِيمِ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (سورة البقرة: من الآية ١٨٥)، وهذا يظهر جلياً في الأحكام والتشريعات في مجالات الحياة كافة. ومن المجالات المهمة التي رغب فيها الشرع بالتيسير هو (صداق المرأة)، وشجع جميع المسلمين على عدم المبالغة في الصداق لما يتربى على ذلك من آثار في استقرار حياة الزوجين، فإذا يسر أهل الزوجة المهر وخفضوا من طلباتهم؛ كان لذلك الصنيع أثر بالغاً في نفس الخاطب، فيزداد حبه لها ولأهلها تقديرها لموقفهم، وذلك يحقق استقرار الحياة الأسرية. ومن آثار غلاء المهر اليوم أنها أدت إلى مشاكل جمة لحقت بالأسرة والمجتمع، فأصبحت المرأة كأنها سلعة يتاجر بها، فيرفض أهلها تزويجها إلا إذا دفع الزوج مبلغًا كبيراً من المال، فيقللون كاهمه بهذا المبلغ الذي قد يكون اقتضاه فيبقى طوال عمره يسده. قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: "الآن لا تغلوا صدقة النساء، فإنه لو كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله عز وجل كان أولئك به النبي - صلى الله عليه وسلم - امرأة من نسائيه، ولا أصدقتك امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية، وإن الرجل ليُثْلِي بصدقته امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه، وحثي يقول: كُلُّكُمْ عَلَقَ الْقُرْبَةَ". (النسائي: ٢٠٠١ م، ٥٤٨٥، برقم ٢١٩/٥).

سواء، ونتج عن ذلك الكثير من المفاسد. المصلحة من ذلك: هو إتاحة فرص الزواج للعديد من الرجال والنساء، ولا يتحقق ذلك إلا إن كانت وسيطته سهلة، بحيث يستطيع الفقراء الذين يؤثر عليهم بذل المال الكثير، فنها عن الارتفاع في المهر، وأن المهر إذا كان يسيطر كأن الزواج مباركا.(السيد سابق: ١٣٨/٢).

٤- تفصيل الفتاة الولود: المرأة هي أساس سعادة الأسرة فهي تصنع من البيت الجنة في الدنيا إن كانت متصفه بالتحبب والود إلى زوجها . أما إن كانت متصفه بالمزاج المتعكر والنكد، والشخصية السيئة، فإن ذلك له أثر في خلق جوا مليء بالبغضاء والشحناه. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال ((هَلَّكَ أَبِي وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تَسْعَ بَنَاتٍ، فَتَرَوْجُّتْ امْرَأَةً ثَبِيًّا، فَقَالَ لَيْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَوْجُّتْ يَا جَابِرُ» قَلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «إِكْرَأً أَمْ ثَبِيًّا؟» قَلْتُ: بْنَ ثَبِيًّا، قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَّةً تُلَاعِبُهَا وَتُضَاحِكُهَا وَتُصَاحِكُهَا» (صحيح البخاري: ٦٦، برقم ٥٣٦٧) فجعل المضاحكة و الملاعبة ليس من قبل الزوج فقط بل لا بد من مشاركة الزوجة أيضا. أما الولود، أي: تتجب الأولاد وليس عقيما وأما الولود : فهي كثيرة الانجاب ، وذلك يعرف: بالنظر إلى أمها وخالتها وأخواتها، فثرمة الزواج هي إنجاب الأولاد. قال تعالى: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَنِ الرَّجِيمِ ﴿١﴾ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَرْوَاحًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيْبَاتِ ﴿٢﴾ (سورة النحل، من الآية: ٧٢)المصلحة من ذلك: تثير الأمة، ومنها الحصول على ولد صالح، وعمارة الدنيا بقصد الخلافة في الأرض، ومنها تحقيق الكثرة التي أرادها رسول الله -ص- لمباهاة الأمم يوم القيمة بكثرة أمتها، عن مغقل بن يساري ، قال: ((جاء رجل إلى النبي ص عليه وسلم ، فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، فأترجوها ، قال: لا» ثم أتاه الثانية فنهاده، ثم أتاه الثالثة، فقال: «تَرَوْجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاذِرٌ بِكُمُ الْأَمْمَ)) . (سنن أبي داود: ٢٢٠، برقم ٢٠٥٠ ، حسن صحيح) والولود: هي المحبة لزوجها.

٥- الحسب: هو في الأصل شرف بالآباء وبالأقارب وهو مقتبس من الحساب لأنهم إذا تفاخروا كانوا يعدوا ما ثر آبائهم ومناقبهم وقومهم فيحكم من غالب غيره ، وقيل المراد به الأفعال الحسنة. (العسقلاني: ٩١٣٧٩، هـ ١٣٥/٩). قال النبي -ص-: ((تُنكحُ المرأة لازبع: لمالها ولحسبيها وجمالها ولدينيها، فاظفر بذات الدين، تربت يداك)) (صحيح البخاري: ٧/٧، برقم ٥٠٩٠) فالحسيبة تربى أبنائها على الخصال الكريمة، والأخلاق الحميدة، التي ورثتها عن آبائها وأجدادها. وتزوج الرجل من الحسيبة ينتج عن إنجاب الأولاد المفطورين على الأمور العالية، والمطبوعين بخصال كريمة، ويجنون سجايا الخير، ومكارم الأخلاق. (إبراهيم: ٤٠)

٦- المصلحة من الحث على التزوج من ذات الحسب: ليكون الولد نجيبا، فإنه ربما أشبه أهلها وزنزع إليهم. (البهوتى: د، ت، ٩/٥). والمراد بالحسب هنا هو الحسب الديني، أقصد أن تكون الزوجة من أهل بيت معروفي بالدين والصلاح لأنه سيقع على عاتقها تربية أولادها، فإن كانت غير مؤدية فإنها لا تحسن التربية والتربية. (الطوسي: د، ت، ٤١/٢).

المطلب الثاني: الحقوق الزوجية وأثرها في تعزيز استقرار حياة الزوجين بعد الزوج :

أولاً: الحقوق المتعلقة بالزوجة على زوجها:

١- حق المهر: فرض الله سبحانه وتعالى المهر لبيان مكانة عقد النكاح ، وإعزازا وإكراما للزوجة ، وهذا يدل على وجود رغبة في بناء الحياة الزوجية الكريمة، وتتوفر النية الحسنة على معاشرتها بمعرفه ، وقد فرض الشرع المهر على الزوج؛ لأنه هو الذي خلقه الله للتكسب، والسعى بقصد تحصيل الرزق الطيب، وكون المهر لازم على الزوج فان هذا يتفق مع مبدأ الشريعة في أن المرأة لا يجب عليها شيء من امور النفقه سواء كانت أم زوجه أم بنت، فالرجل عندما يقدم هذا المال يدل على موته وعلامة على محبته، والمرأة في مقابل هذا تقدم الإخلاص له والطاعة والعمل الذي يوافق سعادته وراحته. (الموسوعة الفقهية الكويتية: ٤/٦٤). والأصل في مشروعية المهر الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب قال تعالى: ﴿١﴾

وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ بِخَلَةٍ فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ فَنَسَأَ فَكُلُوهُ هَنِسَّاً مَرِيَّنَا ﴿٢﴾ (سورة النساء، آية، ٤)، والخلة هي العطاء والهبة عن طيب نفس، وأنه واجب حتم لا تخير فيه. (القلمونى: ١٩٩٠ م ٣٠٨/٤). وأما السنة: عن أنس رضي الله عنه: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثْرَ صُفْرَةً، قَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالَ: إِنِّي تَرَوْجُّتْ امْرَأَةً عَلَى وَرْنِ نَوَّةً مِّنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «بَارِكِ اللَّهُ لَكَ، أَوْلَمْ وَأَلَوْ بِشَاهٍ»)). (صحيح البخاري: ٧/٢١، برقم ٥١٥٥). وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمين على مشروعية المهر في النكاح. (ينظر: ابن قدامة ٢٠٩/٧).

أ_ المصلحة من ذلك: ليس المقصود بالمهر المبادلة والعوض، إذ الإنسان لا يباع ويشتري بالمال، ولا يقصد به قيمة الفتاة، وإنما هو إظهار مكانة وشرف عقد الزواج، وإعزاز المرأة وتكريمهها وتطهير خاطرها، وإظهار حسن النية بالحرص عليها، ودوام العشرة والحياة الزوجية معها. وسبب إيجابه على الرجل دون المرأة: أنه في مقابل طاعة الزوجة لزوجها، ولأن الرجل أقدر على كسب المال والسعى للرزق من المرأة". (وهبة الزحيلي: ١٠٠).

٢- الحق لها في النفقة: من حقوقها المادية، النفقة على زوجها وجوباً، وتشمل: الشراب، والطعام ، والمسكن ، والمليس وكل ما تحتاجه الزوجة لإقامة دينها ودنياها. وقد ذكر الله سبحانه وتعالى بأن الرجال هم الذين ينفقون على النساء ، ولهذا أصبحت القوامة للرجال، قال تعالى: ﴿أَرْجَأُوا مِنْهُنَّ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلُوا عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (سورة النساء، من الآية: ٣٤). ومن الأدلة على نفقة الزوجة بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب: قال تعالى: ﴿لَيُنْفِقُ ذُو سَعْةٍ مِنْ سَعْتِهِ وَمَنْ فُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلَيُنْفِقُ مِمَّا أَنْهَ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ فَسَآءَ إِلَّا مَا أَتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ سُرًّا﴾ (سورة الطلاق: الآية، ٧). وأما السنة: عن جابر رضي الله عنه أن النبي - قال في حجة الوداع: ﴿فَإِنَّكُمْ أَخْتَنُوهُنَّ بِأَمْانِ اللَّهِ وَاسْتَخَلُّنُمْ فِرْجَهُنَّ بِكَلْمَةِ اللَّهِ [ص: ٨٩٠]، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِنُنْ فُرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرُهُونَهُ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَأَصْرِبُوهُنَّ صَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (صحيح مسلم: ٨٨٦ / ٢، برقم ١٢١٨)، وقد أجمعت الأمة على هذا الأمر من غير نكير.

أ_ المصلحة من ذلك: لأنها مفرغة لحق الزوج ومحبوسه له فتوجب عليه الكفاية في مال، كعامل الصدقات عندما تفرغ لعمل الفقراء والمساكين اوجب الكفاية من مالهم، وكذلك القاضي عندما تفرغ لخدمة المسلمين اوجب الكفاية من مالهم،(السرخسي: ١٩٩٣، ١٨١/٥) فكما حبست هي نفسها في البيت من أجله ومكنته من نفسها، وقامت برعايته وتربية أولاده، كان لزاماً على الزوج النفقة عليها، لتفرغ للعمل الذي أُسند إليها، على أفضل وجه.

٣- حسن معاشرة الزوجة: على الزوج الرفق بزوجته وتحسين خلقه معها، وأن يقدم لها أفضل ما يمكن لأن ذلك له أثر في تأليف القلوب، قال تعالى: ﴿وَعَاشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة النساء: من الآية ١٩) أي " أصحابكم ومخالطتكم لهن بالمعروف الذي تعرفه، وتتألفه طباعهن، ولا يستنكرون شرعاً، ولا مروءة، فالتضييق في النفقة، والإيذاء بالقول، أو الفعل، وكثرة عبوس الوجه، وتنطبيه عند اللقاء كل ذلك ينافي العشرة بالمعروف، وفي المعاشرة معنى المشاركة والمساواة، أي عاشروهن بالمعروف وليعاشرنكم كذلك. (تسهير المنار: ٤/٣٧٤)، وفي السنة : عن أبي هريرة - قال: قال: رسول الله - ((استوصوا بالنساء خيراً))، (صحيح مسلم: ١٤٦٨ ، برقم ١٠٩١ / ٢) المصلحة من ذلك: أن مما يحفظ ويقوى العلاقة بين الزوجين ويحافظ عليها هي المعاشرة بالمعروف، والزوجة كالأسيرة عند الزوج، فيجب على الزوج أن يحسن معاشرة زوجته، ويكرمها، قولهً بـ حسن وعفة لسان، وفعلاً بمعاملة كريمة. وأن أسباب السعادة والاستقرار والسكن النفسي لا تكون إلا في الرفق في المعاملة، ولللين في الكلام.

ثانياً: حقوق الزوج على زوجته: للزوج على زوجته حقوق ثابتة شرعاً، وحقه أعظم من حقها عليه لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ يَأْتُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلَّهِ حَالٌ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة البقرة: من الآية ٢٢٨) وقوله عليه الصلاة والسلام: ((لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْخُدَ لِأَحَدٍ لِأَمْرِتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَرْوَاجَهُنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ))، (سنن أبي داود: ٢٤٤ / ٢ ، برقم ٢١٤٠) وتشتمل هذه الحقوق على ما يلي: الحق الأول: حق الطاعة: وأساس هذا الحق هو ما للزوج من حق القوامة على المرأة، إذ لا معنى لحق القوامة بدون حق الطاعة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا يَبُغُوا عَلَيْنَ سَكِينًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْأَكُمْ بَرِيًّا ﴾ (سورة النساء، من الآية: ٣٤) يقول الإمام الرازي: إن الزوج كالامير والراعي، والزوجة كالأمور والرعاية، فيجب على الزوج بسبب كونه أميراً وراعياً أن يقوم بحقها ومصالحها، ويجب عليها في مقابل ذلك إظهار الانقياد والطاعة للزوج. (فخر الدين الرازي: ١٤٢٠ هـ، ٦/٤٤٠) إن قوامة الرجل على زوجته شيء طبيعي، ولا بد منه؛ لأنَّ الحياة الزوجية شركة خطيرة، وكل شركة لا بد فيها من رئيس، فيكيف بالعلاقة الزوجية التي تخص أخطر علاقات الإنسان بغيره. إنَّ هذه العلاقة الكريمة والشركة الخطيرة لا بد لها من رئيس يطاع في موضع الخلاف حتى تبقى قائمة بلا انقسام، والرجل أحق بهذه القوامة من المرأة، وهذا ما قرره الإسلام ويشهد له الواقع ويطبقه البشر، وفضلاً عن ذلك فإنَّ علاقته الزوج بزوجته مبنية على المودة والرحمة، فقوامة الرجل على المرأة قائمة على المودة والرحمة اللتين غرسهما الله تعالى في قلبيهما، فلا يتصور فيها ما يضايق المرأة ويجرح كرامتها. (زيدان: ١١٤-١١٥، م ٢٠٠١) المصلحة من ذلك: أن الرجل أصلب وأشد من المرأة

وأكثر حزماً وحكمة، كما أنه أكثر مهارة وخبرة بشؤون الحياة، والمرأة عادة أضعف من الرجل، وخبرتها في الغالب أقل من خبرة الرجل، كما أنها تتردد في اتخاذ القرار وتغلب عاطفتها عليها، ولاشك بأن إصدار الحكم الصالح يتطلب عقلاً أوفر، وحكمة أعمق، وخبرة أكثر ومنها كانت المصلحة للزوجين والأسرة تقتضي أن يتحمل الرجل مسؤولية إدارة الأسرة. قال النبي - ﷺ -: ((كُلُّمَ رَاعٍ، وَكُلُّمَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)). (صحيح البخاري: ٨٩٣، ٥/٢) كما أن تكليف الرجل بالإتفاق على أهله يجعله أولى وأحق بالقوامة. **الحق الثاني**: الطاعة بالمعروف وولاية الاستبدان: إن طاعة الزوجة لزوجها، وعدم خروجها من بيته إلا بإذن زوجها هو حق أعطاه الله للزوج على زوجته ، يقول الإمام الرازى: واعلم أن المرأة لا تكون صالحة إلا إذا كانت مطيعة لزوجها، (الرازي: ٧١/١٠) ويحرم عليها أن تطيعه في معصية الله؛ لأنها لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، إنما الطاعة في المعروف قوله - ﷺ -: ((لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ)). (صحيح البخاري: ٦٣/٩، برقم ٧١٤٥). **المصلحة من ذلك**: أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت، وحقه واجب على الفور، فلا يجوز لها أن تفوتة باشغالها بالنواقل؛ لأنه حق واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بنوافل العبادات والمندوبات والتطوع، وبالتالي يكون من حقه أن يمنعها، وأن عليها أن تطيعه. (ينظر: زيدان : ٢٨٧/٧).

ثالثاً: الحقوق المشتركة بين الطرفين: الحق الأول: حق المعاشرة والاستمتاع المتبادل: من أهم مقاصد الزواج الجماع، وهو أصل وجود الحياة للكائنات، وهو من أهم حاجات النفس البشرية وأقوى شهواتها، تجتمع فيه إشباع العواطف والغرائز والروح والبدن والفكر والتصور والرغبة والإحسان والخيال، والسمع والبصر والشم واللمس والذوق والمشاعر والأعصاب وسائر أعضاء الزوجين، ثم أن الله تعالى يجعله سبباً في تخليل وتصوير كائن بشري آخر يصور في الأرحام كيف يشاء، ذكرنا كان أمثل في أحسن تقويم، وبهذا الفيض الغامر من العواطف والمشاعر النفسية والروحية للوصول إلى أقصى استمتاع متكامل لانطلاق الحياة واستمرارها، ولقضاء الاحتياج في اكتشاف نفسي وروحي وبدني صريح، تغلفه الفطرة بستار من الحياة الفطري الرافق، والإيمان الديني الذي توپس عليه العلاقة الزوجية، والعطاء الرباني من المودة والرحمة، فيرتفع الحرج الإنساني، وتناسب الحياة في يسرها في متعة وعبادة قَالَ تَعَالَى: ﴿هُنَّ لِيَمَسُّ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَمَسُّ لَهُنَّ﴾ (سورة البقرة: من الآية ١٨٧). **المصلحة من ذلك**: أن مما يحفظ ويقوى العلاقة بين الزوجين ويحافظ عليها هي المعاشرة بالمعروف، فالشريعة الإسلامية تحرص على دوام حسن المعاشرة بين الزوجين؛ لتتواءل بينهما الألفة والمودة، ويحصل الاستقرار في العلاقة بينهما. فيجب على الزوج أن يحسن معاشرة زوجته، ويكرمهها، قوله بكلام حسن وعفة لسان، وفعلاً بمعاملة كريمة. ويجب على الزوجة هي الأخرى أن تتمكن من نفسها لزوجها تحسن معاشرة زوجها، وأن تقابل الإحسان بالإحسان، وأن تسعى لإدخال السعادة والسرور عليه، وأن تزيل همه وحزنه. وأن أسباب السعادة والاستقرار والسكن النفسي لا تكون إلا في الرفق في المعاملة، واللين في الكلام. **الحق الثاني**: ثبوت نسب الأولاد: وهو حق لكل من الزوجين والأولاد، وهو نعمة من الله تعالى على عباده منعاً من التشرد والضياع، قال الله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَلَّذِي حَقَّ مِنَ الْمَاءِ بَشَرَّاً فَجَعَلَهُ لَسَبَّاً وَصَهْرَّاً وَكَانَ رَبِّكَ قَدِيرًا﴾ (سورة الفرقان: آية ٥٤). **المصلحة من ذلك**: يقول الإمام بن عاشور: ولا شك عندي في أن حفظ النسب الرابع إلى صدق انتساب النسل إلى أصله سائق النسل إلى البر بأصله، والأصل إلى الرأفة والحنو على نسله- سوقاً جيلياً وليس أمراً وهماً-، فحرص الشريعة على حفظ النسب وتحقيقه ورفع الشك عنه نظر إلى معنى عظيم نفسي من أسرار التكوين الإلهي علاوة على ما في ظاهره من إقرار نظام العائلة ودور أسباب الخصومات الناشئة عن الغيرة المحبولة عليها النفوس، وعن تطرق الشك من الأصول في انتساب إليها والعكس. (بن عاشور ١٨٢-١٨١).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين. فقد توصلت من خلال إنجاز هذا البحث إلى نتائج ومن أهمها:

- ١_ أولى التشريع الإسلامي نظام الأسرة أهمية كبيرة من خلال تشريعاته، ووضع أحکاماً لها قبل الزواج وبعده.
- ٢_ أجمع المسلمون على مشروعية النكاح، وأنه سنة مؤكدة لما فيه إحسان للفرح وعفة وصيانته للنفس وتحصينها.
- ٣_ أن من المصالح الشرعية للزواج حفظ النوع الإنساني من الزوال بالإنجاب والتولد، وامتثال لأمر الله تعالى، وإتباع لسنة النبي - ﷺ -، والاقتداء بهدي المرسلين.
- ٤_ أبان البحث الخصال التي لا بد من مراعاتها في المرأة ليدوم العقد وتتوفر مقاصده وهي الدين والخلق والحسن وخفة المهر.

أن الخطبة من مقدمات الزواج، ووسيلة من وسائله، وقد شرعها الله تعالى قبل العقد ليتعرف كل من الزوجين صاحبه حسياً ومعنوياً، لتيتح لكل طرف أن يتعرف على الطرف الآخر، ويكون الإقدام على الزواج على بيته وبصيرة.

**المصادر والمراجع
القرآن الكريم.**

- ١-الإحکام في أصول الأحكام: أبو الحسن سید الدين علي بن أبي علي بن سالم الثعلبي الأدمي (ت: ٦٣١ھـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان، د، ط، د، ت.
- ٢-الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق ، ط، ٤ ، ٢٠٠٨ م.
- ٣-إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ھـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط، ١ ، ١٤١١ھـ - ١٩٩١ م.
- ٤-تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الرَّبِيدِي (المتوفى: ١٢٠٥ھـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين: دار الهداية، (د، ط)، (د، ت).
- ٥-تعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشيرفي الجرجاني (ت: ٨١٦ھـ) تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط، ١ ، ١٤٠٣ھـ - ١٩٨٣ م.
- ٦-تيسير علم أصول الفقه: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي: مؤسسة الريان للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان، ط، ١ ، ١٤١٨ھـ - ١٩٩٧ م.
- ٧-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر : دار طوق النجاة (بصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط، ١ ، ١٤٢٢ھـ.
- ٨-خبر الواحد وحبيته: أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطي: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط، ١ ، ١٤٢٢ھـ / ٢٠٠٢ م.
- ٩-الدر المختار شرح تجوير الأباء: محمد بن علي المعروف بعلا الدين الحصافي الحنفي (ت: ١٠٨٨ھـ)، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط، ١ ، ١٤٢٣ھـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٠-رعاية المصلحة والحكمة في تشريع النبي الرحمة (صلى الله عليه وسلم): محمد طاهر حكيم: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٦ ، ٢٠٠٢ م.
- ١١-الزواج والعلاقات الأسرية، سناء الخولي، دار النهضة العربية، ط، ١ ، ١٩٨٣ .
- ١٢-السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجُرْدِي الخراساني، أبو بكر البهقي (ت: ٤٥٨ھـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٣ ، ١٤٢٤ھـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٣- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، ط، ٤ ، ١٤١٨ھـ - ١٩٩٧ م.
- ١٤-الطرق الحكمية: محمد بن أبي بكر بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ھـ)، مكتبة دار البيان، (د، ط)، (د، ت).
- ١٥-علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف (ت: ١٣٧٥ھـ) : مكتبة الدعوة - شباب الأزهر (عن الطبعه الثامنة لدار القلم)، د، ت.
- ١٦-فتواهات الوهاب بوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنحو ثم شرحه في شرح منهج الطلاب): سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (ت: ١٢٠٤ھـ)، دار الفكر، (د، ط)، (د، ت).
- ١٧-لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويقي الإفريقي (ت ٧١١ھـ) ، دار صادر - بيروت، ط، ٣ - ١٤١٤ھـ.

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٥) العدد (٢) كانون الثاني (٢٠٢٦)

- ١٨- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء الفزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: دار الفكر، ١٩٧٩ هـ - ١٣٩٩ م.
- ١٩- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقُوسي؛ مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط، ٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٠- المحسول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني؛ مؤسسة الرسالة، ط، ٣، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط، ٥، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- ٢٢- المختصر الفقهي لابن عرفة: محمد بن محمد ابن عرفة المالكي (ت: ٨٠٣ هـ)، تحقيق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبtor للأعمال الخيرية، ط، ١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- ٢٣- المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسي (ت ٥٠٥ هـ)، تحقيق، محمد عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، ط، ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٢٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، (د، ط)، (د، ت).
- ٢٥- المغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشريبي الشافعى (ت: ٩٧٧ هـ)، دار الكتب العلمية، ط، ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٦- المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسى ثم الدمشقى الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسى (ت: ٦٢٠ هـ): مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٢٧- مقاصد الشريعة الإسلامية: محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣ هـ) تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، قطر، د، ط، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٨- المواقفات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغزناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان: دار ابن عفان، ط، ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- ٢٩- الوظيفة التربوية للأسرة المسلمة في العالم المعاصر" رؤية نقدية: هيفاء فوارس، مجلة جامعة إسلامية للدراسات التربوية ، المجلد ٢١، العدد: ٣، ٢٠١٣ م.

Sources and references.

alquran alkarm.

-١- Al-Ihkam fi Usul al-Ahkam: Abu al-Hasan Sayyid al-Din Ali ibn Abi Ali ibn Muhammad ibn Salim al-Tha'labi al-Amidi (d. 631 AH), edited by: Abd al-Razzaq Afifi: Al-Maktab al-Islami, Beirut-Damascus-Lebanon, n.d., t., n.d .

2-The Muslim Family in the Contemporary World, Wahba Al-Zuhaili, Dar Al-Fikr, Damascus, 4th Edition, 2008

3-Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus: Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al Razzaq al-Husseini, Abu al-Fayd, nicknamed Murtada, al-Zabidi (died: 1205 AH), edited by: a group of editors: Dar al-Hidayah, (n.p.), (n.d)

4- Definitions : Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH) Edited and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD

5-Facilitating the Science of the Principles of Jurisprudence: Abdullah bin Yusuf bin Isa bin Yaquib Al-Yaqub Al-Jadi' Al-Anzi: Al-Rayyan Foundation for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1418 AH -

6-The Concise Authentic Collection of Narrations from the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, his Sunnah and his days = Sahih al-Bukhari: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Ju'fi, edited by: Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir: Dar Tawq al-Najat (photocopied from al-Sultaniyya with the addition of Muhammad Fuad Abd al-Baqi's numbering), 1st edition, 1422 AH.

7-The single report and its authority: Ahmed bin Mahmoud bin Abdul Wahab Al-Shanqiti: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st edition, 1422 AH/2002 AD.

- 8-Al-Durr Al-Mukhtar Sharh Tanwir Al-Absar: Muhammad bin Ali, known as Ala' AlDin Al-Haskafi Al-Hanafi (d. 1088 AH), edited by: Abdul-Mun'im Khalil Ibrahim, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, 1st edition, 1423 AH - 2002
- 9-The consideration of interest and wisdom in the legislation of the Prophet of Mercy (peace and blessings be upon him): Muhammad Tahir Hakim: Islamic University of Madinah, Issue 116, 2002 AD.
- 10-Marriage and Family Relations, Sanaa Al-Khouli, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1st edition, 1983.
- 11-Sunan Abi Dawud, Abu Dawud Sulayman ibn al-Ash'ath ibn Amr al-Sijistani (d. 275 AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon - Beirut, n.d., t., n.d.
- 12-Al-Sunan Al-Kubra: Ahmad ibn Al-Husayn ibn Ali ibn Musa Al-Khusrawjirdi Al-Khorasani, Abu Bakr Al-Bayhaqi (d. 458 AH) Edited by: Muhammad Abdul Qadir Atta: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Beirut - Lebanon, 3, 1424 AH - 2003 AD
- 13-Sahih Al-Adab Al-Mufrad by Imam Al-Bukhari, its hadiths were verified and commented on by: Muhammad Nasir Al-Din Al-Albani, Dar Al-Siddiq for Publishing and Distribution, 4th edition, 1418 AH - 1997 AD.
- 14-The Legal Methods: Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub ibn Saad Shams al-Din Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 751 AH): Dar al-Bayan Library, (n.d.), (n.d.).
- 15-The Science of the Principles of Jurisprudence: Abdul Wahab Khallaf (d. 1375 AH): Al-Da'wah Library - Al-Azhar Youth (from the eighth edition of Dar Al-Qalam), n.d
- 16-Futuhat al-Wahhab bi-Tawdih Sharh Manhaj al-Tullab al-Ma'ruf bi-Hashiyat al-Jamal (Manhaj al-Tullab was abridged by Zakariya al-Ansari from Minhaj al-Talibin by al-Nawawi, then explained in Sharh Manhaj al-Tullab): Sulayman ibn Umar ibn Mansur al-Ajili al-Azhari, known as al-Jamal (d. 1204 AH), Dar al-Fikr, (n.d.) (n.d.)
- 18-Dictionary of Language Standards: Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. 395 AH), edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun: Dar al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD
- 19-Majd al-Din Abu Tahir Muhammad ibn Yaqub al-Fayruzabadi (d. 817 AH) Research by: Heritage Research Office at Al-Risalah Foundation, Supervision by: Muhammad Naeem al-Arqususi: Al-Risalah Foundation, Beirut - Lebanon, 8th edition, 1426 AH - 2005 AD.
- 20-Al-Mahsul: Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taymi Al-Razi, nicknamed Fakhr Al-Din Al-Razi, preacher of Rayy (d. 606 AH). Study and verification by: Dr. Taha Jaber Fayyad Al-Alwani: Al-Risalah Foundation, 3rd edition, 1418 AH - 1997 AD.
- 21-Mukhtar al-Sahah: Zayn al-Din Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir al-Hanafi al-Razi (d. 666 AH), edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad, Al-Maktabah al-Asriyyah - Al-Dar al-Namudhajiyyah, Beirut - Sidon, 5th edition, 1420 AH / 1999 AD.
- 22-The Concise Jurisprudence of Ibn Arafa: Muhammad ibn Muhammad ibn Arafa al-Maliki (d. 803 AH), edited by: Dr. Hafiz Abdul Rahman Muhammad Khair, Khalaf Ahmad al-Khabtour Foundation for Charitable Works, 1st edition, 1435 AH - 2014 AD.
- 23-Al-Mustasfa, Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tusi (d. 505 AH), edited by Muhammad Abd Al-Salam Abd Al-Shafi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD
- 24-Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir: Ahmad ibn Muhammad ibn Ali Al-Fayumi, then Al-Hamawi, Abu Al-Abbas (d. c. 770 AH), Al-Maktabah Al-Ilmiyah - Beirut, (n.d.), (n.d.).
- 25-Mughni al-Muhtaj ila Ma'rifat Ma'ani Alfaz al-Minhaj: Shams al-Din, Muhammad ibn Ahmad al-Khatib al-Shirbini al-Shafi'i (d. 977 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, 1st ed., 1415 AH - 1994 AD.
- 26-Al-Mughni by Ibn Qudamah: Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah ibn Ahmad ibn Muhammad ibn Qudamah al-Jama'ili al-Maqdisi, then al-Dimashqi al-Hanbali, famously known as Ibn Qudamah al-Maqdisi (d. 620 AH): Cairo Library, 1388 AH - 1968 AD
- 27-The Objectives of Islamic Law: Muhammad al-Tahir ibn Muhammad ibn Muhammad al-Tahir ibn Ashur al-Tunisi (d. 1393 AH) Edited by: Muhammad al-Habib ibn al-Khuja: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Qatar, n.d., 1425 AH - 2004 AD.
- 28-Al-Muwafaqat: Ibrahim bin Musa bin Muhammad Al-Lakhmi Al-Gharnati, famously known as Al-Shatibi (d. 790 AH). Edited by: Abu Ubaidah Mashhur bin Hassan Al Salman: Dar Ibn Affan, 1st edition, 1417 AH/1997 AD.
- 29-The Educational Function of the Muslim Family in the Contemporary World" A Critical Perspective: Haifa Fawaris, Journal of an Islamic University for Educational Studies, Volume 21, Issue: 3, 2013 AD.